

ملخص التقرير السنوي التاسع واقع النزاهة ومكافحة الفساد فلسطين 2016م



أ. حسام عبد محمود الأدغم

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات

غزة - فلسطين

1438هـ - يوليو 2017م

|| ملخص التقرير السنوي التاسع: واقع النزاهة ومكافحة الفساد فلسطين 2016م ||

يستند تقرير النزاهة والمساءلة أمان على منهجية علمية تعتمد على جمع البيانات من مصدرها إضافة إلى نتائج استطلاعات رأي تتصل بالفساد علاوة على البيانات المرصودة للوصول لنتائج وتوصيات يمكن بلورتها للأطراف ذات العلاقة .

ويصدر التقرير سنوياً موضحاً فيه أبرز أشكال الفساد وعلى مدار عام حيث يساعد هذا التقرير صناع القرار في تبني اجراءات وتدابير لمكافحة الفساد، حيث يقوم هذا التقرير على دراسة البيئة العامة في فلسطين عام 2016 م .

واقع نظام الفساد في فلسطين عام 2016م حيث يقوم هذا التقرير بدراسة:

1. التطورات الايجابية وأهم الانجازات
2. التطور باتجاه الحوسبة في نظام الشكاوي الحكومي
3. تفعيل الرقابة الرسمية على بعض الدوائر العامة
4. اتساع نطاق ومجال المساءلة المجتمعية
5. تنامي نشاط وسائل التواصل الاجتماعي كأداة ووسيلة للرقابة المجتمعية
6. التوسع في التعريف بأحكام مدونات السلوك في مؤسسات ودوائر القطاع العام
7. تعزيز النزاهة في شغل الوظائف العامة العادية
8. تفعيل قانون الشراء العام

تحديات نظام النزاهة الوطني في عام 2016م

لقد واجهت نظام النزاهة الوطني جملة من التحديات في إدارة الشأن المال العام كان أبرزها.

1. تراجع فعالية أجهزة الدولة الرقابية الرسمية
2. استمرار تعطيل المجلس التشريعي.
3. تراجع دور السلطة القضائية في منظومة المساءلة عام 2016م
4. استمرار تعطيل انتخابات الهيئات المحلية والذي ساهم في بيئة أضعفت منظومة النزاهة في أعمال الهيئات.
5. ما زالت الموازنة العامة وإدارة المال العام 2016م تعاني من تحديات كبيرة أفقدها الشفافية.



أشكال الفساد في عام 2016م

1. تزايد أعداد قضايا الجرائم الاقتصادية المقيدة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية للأعوام الأربعة الأخيرة.
2. احالة 31 ملفاً إلى نيابة مكافحة الفساد.
3. استمرار استنزاف المال العام.
4. استمرار عناء مرضى السرطان في غزة ضحايا الابتزاز المالي.
5. استمرار أزمة الفساد في الإدارة ملفي النقبات والمياه العادمة في عدد من المواقع المهمة في فلسطين.

التوصيات العامة:

1. مطالبة السيد الرئيس والحكومة الفلسطينية بالإسراع في الانتخابات التشريعية والرئاسية.
2. مطالبة مجلس الوزراء بالمبادرة الفورية لدعوة جميع الأطراف ذات العلاقة للعمل بالشراكة على اعداد خطة فلسطينية لتعزيز مكافحة الفساد.
3. مطالبة مجلس الوزراء بإقرار خطة عمل شاملة لترشيد النفقات العامة.
4. مطالبة السيد الرئيس بالمبادرة بتشكيل لجنة اصلاح وطنية خاصة بالقضاء.
5. المطالبة بتعزيز دور ديوان الرقابة المالية.
6. التزام الحكومة ووزارة المالية بتعزيز شفافية الموازنة العامة.
7. مطالبة السيد الرئيس بإلغاء جميع القرارات المتعلقة بإعفاءات شاملة للضرائب.
8. مطالبة رئيس ديوان الموظفين باستكمال اعداد بطاقات الوصف الوظيفي العليا.
9. مطالبة وزير الحكم المحلي بوضع خطة عمل لتسوية ديون البلديات.

أولاً منهجية اعداد التقرير

1. جمع المعلومات
 2. تحليل المعلومات وقرار النتائج.
- ثانياً: اجراءات التقرير: ويقسم التقرير إلى عدة أجزاء:

1. واقع النزاهة في فلسطين 2016م.
2. الاجراءات والتدابير التي تتخذ من كل الأطراف المخولة قانوناً بملاحقة جرائم الفساد.



3. قضايا تحت الضوء.

4. تقديم أبرز الاستخلاصات والتوصيات العامة.

واقع النزاهة في فلسطين 2016م.

شهد عام 2016م بعض التطورات الايجابية على النظام الوطني للنزاهة حيث لوحظ تحسناً ملحوظاً في معالجة الشكاوى العامة إلى دوائر الشكاوى في عدد كبير من مؤسسات القطاع العام بالإضافة إلى مجال تعزيز نظم المساءلة وحوسبة نظام الشكاوى الحكومي وتفعيل الرقابة الرسمية على الدوائر الحكومية ، اتساع نطاق ومجال المساءلة المجتمعية خلال عام 2016 حيث نجحت المساءلة المجتمعية في تعديل وقرار نظام ضمان اجتماعي بالإضافة إلى الحملة الشعبية للمحاسبة على الأخطاء الطبية ووضعها على أجندة وزارة الصحة.

مبادرات واسعة لتعزيز المساءلة المجتمعية على عمل الهيئات المحلية وكان أبرزها بروز دور وسائل الإعلام الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في المساءلة.

مبادرات في مجال تعزيز قيم النزاهة.

خطوات مهمة في تعزيز نزاهة شغل الوظائف العامة

مبادرات تحسين الشفافية عام 2016م

1. تطورات ايجابية في مجال الشفافية المتعلقة بالمشتريات والعطاءات الحكومية ، حيث صادقت الحكومة الفلسطينية على نظام المكافآت والحقوق المالية لإعطاء مجالس الإدارة التي تساهم الحكومة في إدارتها.
2. تطورات الشفافية في الهيئات المحلية.
3. اشهار ميثاق الشرف حول تمويل الحملات الانتخابية للهيئات المحلية.
4. مبادرات القطاع الخاص لتقرير الشفافية.
5. حيث أسهمت النشاطات التي قامت بها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في تشجيع شركات القطاع الخاص على اصدار تقاريرها المالية لاطلاع العامة ومتابعة إلزام مجالس الإدارة بنشر قيمة المكافآت والنفقات لأعضاء مجالس الإدارة.



تحديات نظام النزاهة الوطني للعام 2016م

1. استمرار تعيينات الوظائف العليا والخاصة بدون شفافية في غياب نظام معتمد.
2. تصاعد الصلاحيات على الصلاحيات والاختصاصات واشغال الوظائف العليا.
3. تسييس بعض القرارات المتعلقة بتعيين مسئولين في الجامعات الحكومية.
4. استمرار عدد من كبار المسئولين الذين يشغلون وظائف عليا في تلقي رواتب عالية.
5. عدم تطوير سياسات واجراءات وتشريعات تحد من تضارب المصالح.
6. استمرار موقف الحكومة في عدم اص\ار مشروع قانون حق التواصل.

تحديات منظومة المساءلة وأسباب تعثرها

1. استمرار تعطيل المجلس التشريعي تغييباً للمساءلة والمحاسبة.
2. معاناة هيئة مكافحة الفساد لعدم اعتماد هيكلية.
3. استمرار محاولات تقييد دور الإعلام في المساءلة.
4. الصراع بين القضاة لشغل الوظائف العليا ساهم في السماح لأطراف خارجية التدخل من السلطة التنفيذية مما أضعف من استقلال السلطة القضائية.
5. استمرار تعطيل انتخابات الهيئات المحلية.

تحديات تواجه السلطة الفلسطينية فاتورة الرواتب.

1. عقود الخبراء فرصة للثراء ولضمان الحصول على الوظيفة العامة.
2. توزيع الموظفين في القطاع العام.
3. استمرار الجدل حول شفافية الدين العام.
4. عدم نشر اتفاقية الكهرباء.
5. صفقة امتياز جديدة لشركة الاتصالات الفلسطينية بنودها سرية.
6. ضعف الشفافية من قبل المؤسسات التي تقدم المساعدات في قطاع غزة.



أبرز أشكال الفساد في عام 2016م

بلغ عدد شكاوى جرائم الفساد 295 شكوى وبلاغ، ومن الملاحظ أن طبيعة الشكاوى والبلاغات التي استلمتها هيئة مكافحة الفساد قد طرأ عليها تغيير نسبي بسيط من حيث العدد مقارنة بالأعوام السابقة وكان أكثر شهادات الفساد هي اساءة استخدام السلطة بنسبة 22.7% واساءة الائتمان بنسبة 23% والتهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية بنسبة 1.38% أما الرشوة فبلغت 2.3% وذلك في عام 2016م.

قضايا تحت الضوء

قطاع الصحة:

1. نظام التأمين الصحي الفلسطيني استمر في استنزاف موازنة وزارة الصحة عام 2016م.
2. عدم مساعدة وزارة الصحة ونقابة الأطباء في اعتماد نظام المساءلة عن الأخطاء الطبية وقرار نظام تأمين عن الأخطاء يشمل العاملين في قطاع الصحة.
3. غياب نظام الرقابة والمساءلة على مراكز التجميل وتضارب المصالح.
4. الكشف عن حالات رشوة للحصول على فرصة للسفر لإسرائيل والصفة ومصر.
5. بيئة النزاهة في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الاونروا في قطاع غزة

شفافية الموازنة العامة وإدارة المال العام 2016م

1. لم تلتزم وزارة المالية الفلسطينية بالمواعيد القانونية لمراحل اعداد مشروع الموازنة وتقديمها إلى المجلس التشريعي وقرارها ونشرها في الجريدة الرسمية.
2. افتقار مشروع الموازنة عام 2016م إلى ربطها مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
3. عدم الافصاح عن الموازنة العامة وتفصيلها وفقاً لقانون رقم (7) لسنة 1998م.
4. عدم اشراك المجتمع المدني والمواطن في الاطلاع على الموازنة.
5. لم تنشر وزارة المالية ثلاث وثائق للموازنة العامة لعام 2016م وهي التقرير النصف سنوي وتقرير نهاية السنة والتقرير المدقق.
6. هيكل الموازنة العامة ما زال ضمن اطار موازنة البنود وهي بنود مجملة ومقسمة إلى رواتب واجور ومساهمات اجتماعية واستخدام السلع والخدمات والنفقات والتحويلية.
7. تقدم بطئ في شفافية وتنظيم المساعدات النقدية للفقراء.



أبرز التحديات التي استمرت عام 2016 في نظام التحويلات النقدية للمساعدات الاجتماعية ارتباطاً
ببيئة منظومة الشفافية والتي تتمثل فيما يلي:

1. عدم وجود اطار قانوني ناظم للمساعدات النقدية.
2. عدم وجود ربط حاسوبي للمساعدات النقدية من خلال انشاء بوابة الكترونية موحدة تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية.
3. ضعف الشفافية في نشر اعداد المستفيدين من المساعدات النقدية.
4. نزاهة واستقلالية مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة ضحية الفساد السياسي الناجم عن الصراع على السلطة.
5. الانقسام أضع حقوق اس الشهداء والجرحى في قطاع غزة.
6. استمرار إدارة خدمات الحج دون نظام معتمد.

